

به الرافعي الماوردي وغيره والضرب السابع النظر  
 في بيت الامة عنه ابتاعها اي اذا اراد ان  
 يشترها رجل او الى بيت عبده او اراد ان  
 يشتره امرأة فيجوز ان الرافع القوي يحتاج  
 ان يلقبها فينظر الرجل اذا اشترى جاريتا او  
 اشترت المرأة عبدا اما بعد ما بين السرة والركبة  
 قال الماوردي ولا يزداد على النظر الواحدة  
 الا ان يحتاج الي ثالثة للمتحقق فيجوز لثلاثة  
 كذا المص من النظر انما اقتصار منها  
 النظر الي التلخيص كما قاله النووي في الشرح وافضل  
 الشرح في معنى ذلك فقال السكاني انما ينظر  
 فيما يجب تعلقه وتعلقه كالفاحة وما يتبع قلبه  
 من الصبايح المحتاج اليها بشرط التعذر من وراء  
 حجاب واما غيره ذلك فلامهم يقتصر المنع  
 ومنهم النووي حيث قال في الفتاوى ولو  
 اصدتها لتقليم قرأت فطلق قلبه فالاصح تقدير  
 تقليمه وقال اجدال الحلي وهو اي التقليم للمز

خاصة

خاصة كاسيات وينسب بذلك الى سبيل الصداق  
 والعتبة انه يجوز النظر للتقليم للاسرة وغيره واجبا  
 كان او مندوبا وانما منع من تقليم الزوجة المطلقة  
 دون كلاً من الزوجين نقلت اماه بالاحرف فصار  
 لكل منهما طمعة في الاخر فمنع من ذلك ومنها نظر  
 المرأة الى محرمها وحكمه كعكسه فتظن منه ما عدا  
 ما بين سرة وركبته ومنها نظر المرأة الى بيت  
 اجنبي والاصح انه كتنظر اليها ومنها نظر رجل  
 الى رجل فيحمل بالشمرة الا ما بين سرة وركبته  
 فيحرم ومنها نظر الاسرة وهو الثاب الذي لم  
 تثبت حية ولا يقال لمن اسن ولا تنظر بوجهه  
 اسرديل يقال له شط بالثا الثلثة فان كانت  
 شمرة فتحرهم بالاجماع ولا يختص ذلك  
 بالاسرة كما سرب النظر الى المستحي والى النساء  
 المحارم بشمرة حرام قطعاً وضابط الشمرة فيه  
 كما قاله في الاحكام ان كل من تاملت بحال مسورة  
 الاسرة بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين